واقع زراعة النخيل وإنتاج التمور في الوطن العربي

إعداد الأستاذ الدكتور عبد الباسط عودة إبراهيم
مدير إدارة الموارد النباتية / رئيس برنامج النخيل – المركز العربي (أكساد)

الملخص

تنتشر نخلة التمر على امتداد مساحة الوطن العربي من موريتانيا حتى الخليج العربي وهي النبات المناسب بيئياً للمناطق الجافة وشبه الجافة التي تمثل 90% من مساحة الوطن العربي، حيث وصل عدد أشجار النخيل إلى ما يقارب 90 مليون نخلة تنتج أكثر من 6.4 مليون طن وهو ما يمثل 75 % من الإنتاج العالمي للتمور.

ومناطق زراعة النخيل تمتد بين الواحات إلى المناطق الداخلية والمناطق الساحلية ومناطق ضفاف الأنهار كما أن أنظمة زراعة النخيل في هذه المناطق تميزت بخمسة أنماط زراعية هي النظام المكثف، والنظام المتسع، والنظام الأحادي، والنظام المختلط، والزراعة على حواف المزارع.

وتميزت العديد من الدول العربية وفي مقدمتها دول الخليج العربي بالاهتمام بنخلة التمر والتوسع في زراعتها وزيادة أعدادها إضافة إلى زيادة إنتاجيتها وتحسين نوعيته كما هو الحال في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ففي المملكة العربية السعودية التي احتلت المرتبة الثانية عربياً في إنتاج التمور الذي بلغ (982 ألف طن)، تأتي النخلة في مقدمة محاصيل الفاكهة من حيث المساحة المزروعة حيث بلغت نسبة مساحة النخيل إلى إجمالي المساحة المزروعة حوالي 72% ولعملية إنتاج وتصنيع وتصدير التمور دوراً بارزاً في الدخل القومي الزراعي في المملكة، أما في سلطنة عمان يمثل قطاع النخيل النشاط الزراعي الأكبر من حيث المساحة المزروعة، وتشكل مساحة النخيل حوالي 50% من إجمالي مساحة الحيازات الزراعية و 83% من إجمالي مساحة أشجار الفاكهة.

واحتلت قطاع النخيل والتمور أولوية متقدمة في سلطنة عمان لما لهذا القطاع من أهمية خاصة في مجال التنويع مصادر الدخل القومي وعملت الحكومة على إقامة مشروع حيوي بإعادة زراعة بساتين النخيل وإحلال الأصناف الجيدة ودلت الدراسات على تحقيق عوائد اقتصادية مهمة عززت من الناتج المحلي الزراعي للسلطنة. وتشير الدراسات إلى تدهور قطاع النخيل في مملكة البحرين وتناقص أعدادها من 892 ألف نخلة إلى 347 ألف نخلة في مطلع الثمانينات على أن إجراءات الحكومة ومن خلال قانون حماية النخيل أدت إلى وقف هذا التدهور والعمل على الاهتمام بهذه الشجرة

التي تعتبر المحصول التقليدي في المملكة خاصة وأن زراعة النخيل تحقق عوائد اقتصادية مهمة مقارنةً مع الاستثمارات الزراعية الأخرى في الحيازات الزراعية، أما في دولة الإمارات العربية المتحدة فقد قامت الدولة بحملة واسعة للاهتمام بهذه الشجرة المباركة وبشكلٍ خاص في مجال زيادة أعداد النخيل حتى بلغ عدد أشجارها أكثر من 40 مليون شجرة واحتلت المرتبة الثالثة عربياً في إنتاج التمور الذي بلغ 760 ألف طن إضافة إلى التوسع في مجال الإعداد والتعبئة والتصنيع والاهتمام بالزراعة العضوية وإنتاج الوقود الحيوي من التمور.

ومع أهمية التمور ومنتجاتها واعتماد العديد من الصناعات على ثمارها وأجزاء النخلة الأخرى خاصة وأنها تصدر إلى العديد من أقطار الوطن العربي الأخرى ودول العالم إلا أن قطاع النخيل والتمور لا زال يعاني العديد من المشاكل والمعوقات التي ترافق صناعة التمور الأمر الذي يتطلب توحيد الجهود وتبادل الخبرات لغرض النهوض بواقع هذا القطاع الحيوي والمهم مع ضرورة إنشاء جهاز أو هيئة أو مركز أو شبكة مختصة في مجال تطوير زراعة وإنتاج التمور على مستوى الوطن العربي.

مقدمة:

تعد نخلة التمر أعظم شجرة منتجة للغذاء في المناطق الصحراوية حيث تسمى ثمارها فاكهة الصحراء، وهي تنتشر في الواحات العربية وتمثل العامل الأساسي في التأقلم مع الظروف المناسبة لتوطين السكان واستدامة حياتهم، بل إن انتشار الجنس البشري في المناطق الجافة والقاحلة من العالم كان سيصبح محدوداً لولا هذه الشجرة (نخلة التمر)، فهي تمثل ميزة زراعية بيئية هامة لمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا إضافة إلى أهميتها الاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو الدولي. لأنها لا تمثل مصدر الغذاء ذو الطاقة العالية الذي يمكن تخزينه ونقله إلى مسافات طويلة عبر الصحراء فقط، لا بل هي أيضاً مصدر الظل والحماية من رياح الصحراء، وعامل التوازن البيئي والاقتصادي والاجتماعي لسكان الصحارى (منظمة الأغذية والزراعة، 1994).

تتميز نخلة التمر بقدرتها على النمو والإنتاج في البيئات الصحراوية والقاحلة والغدقه لما لها من قدرة على التأقلم مع تلك البيئات، فجذورها تمتد وتنتشر عمودياً وأفقياً في التربة حتى تصل إلى المناطق الرطبة التي تحصل منها على احتياجاتها المائية، وأوراقها (السعف) مركبة ريشية ووريقاتها (الخوص) مغطاة بطبقة شمعية تكون منطوية بشكلٍ طولي

من منتصفها مكونة ما يشبه الزورق ويكون قعرها مواجهاً للسماء وتسمى Induplicate لتقليل فقد الماء بالتبخر – النتح وتكون ثغورها Stomata صغيرة الحجم غائرة وموزعة على الوريقات بشكلٍ يقلل فقد الرطوبة (إبراهيم، 2008).

كما أن أشجار النخيل زرعت كمصدات للرياح على حواف المزارع المختلفة، وتعد أحد وسائل مكافحة التصحر في العديد من الأقطار العربية لكونها توفر الحماية للأشجار والنباتات التي تزرع معها أو تحتها (Enter– cropping)، وتعطي هذه الشجرة منظراً إذا نظر إليها من الأسفل وكأنها مظلة(شمسية) تحمي كل ما هو تحتها (كعكة ، 2004). ونخلة التمر كانت ولا تزال أهم مكونات الواحات (Oases)، والعمود الفقري للنشاط الزراعي فيها، حيث تنمو تحت ظلها العديد من الأنواع المختلفة من الأشجار المثمرة ومحاصيل الخضروات والأعلاف ، وهي المصدر الرئيس لمعيشة سكان الواحات، فمن تمرها يأكلون، ومن عصيرها يشربون، ومن جذوعها وجريدها يبنون بيوتهم، ومن سعفها يصنعون سلالهم وأطباقهم ومعدات منازلهم، ومن التمور القديمة يعلفون حيواناتهم (رحومة وخوالدية، 1998). وبهذه الشجرة استدامت الواحات وشكلت جداراً واقياً أمام زحف الصحراء. ورغم أهمية النخلة في حياة سكان الواحات لكنها عانت من الإهمال وعدم الاهتمام وضعف عمليات الخدمة، وقدرت الأيام المخصصة لخدمة النخلة الواحدة في واحات المغرب بـ 0.3 /يوم عمل/ السنة، ولكن رغم ذلك تطّور نظام الواحات الجديدة كغيره من الأنظمة الزراعية (شطو، 1998).

إن هذه الورقة تستعرض مساحات وأعداد وأنظمة زراعة النخيل في الوطن العربي وتقدم بعض المقترحات التي تعالج أهم مشاكل النخيل في الوطن العربي.

واقع زراعة النخيل وإنتاج التمور في الوطن العربي

تنتشر نخلة التمر على امتداد الوطن العربي من موريتانيا حتى الخليج العربي، وهي الشجرة المناسبة بيئياً للمناطق الجافة وشبه الجافة التي تغطي نحو 90 % من مساحة الوطن العربي، وتبلغ المساحة المزروعة بالنخيل 1.2 مليون هكتار. ويبلغ عدد أشجار النخيل في الوطن العربي أكثر من 90 مليون نخلة ، تنتج أكثر من 6.4 مليون طن، وهو ما يمثل 75 % من إنتاج التمور في العالم. إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء (2009).

ويمكن تقسيم مناطق زراعة النخيل في الوطن العربي كما يلي:

1. **مناطق الواحات:** وتمتد عبر الصحراء العربية من موريتانيا ، إلى الجزائر ، إلى تونس ، إلى ليبيا ، وصولاً إلى مصر، وتنتشر فيها زراعة الأصناف ذات الثمار نصف الجافة وبعض الأصناف ذات الثمار الجافة.

2. **المناطق الداخلية:** وهي المناطق الواقعة في مصر، وليبيا، والسعودية، وعمان، وسوريا، والسودان، وتنتشر فيها زراعة الأصناف ذات الثمار الجافة.
3. **المناطق الساحلية:** وتمتد على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، والخليج العربي، وتزرع فيها الأصناف ذات الثمار الرطبة ونصف الجافة.
4. **مناطق ضفاف الأنهار:** وتمتد على ضفاف أنهار النيل، ودجلة والفرات، وشط العرب، وتنتشر فيها زراعة أجود أصناف نخيل التمر.

والجدول 1 يبين مساحة أشجار النخيل، وأعدادها وأنماط زراعتها وانتشارها في بعض الأقطار العربية:

الجدول 1. مساحة أشجار النخيل وأعدادها وأنماط زراعتها في بعض الأقطار العربية.

الدولة	المساحة المزروعة (هـ)	عدد الأشجار (1000)	مناطق الانتشار الرئيسية	أنماط الزراعة
المغرب	46450	5000	أقاليم رزازات ،الرشيدية، أغادير، زيز.	– النظام المكثف. – النظام المتسع.
موريتانيا	5000	1800	ولايات أدرار ،عصابة، تكانت، الحوضين الغربي والشرقي.	– النظام المتسع. – نظام المستوى الواحد.
السودان	66500	8080	الولايات الشمالية، نهر النيل، شمال دارفور.	– النظام المتسع. – نظام المستوى الواحد. – النظام المتسع (أشجار فاكهة + زراعة تحتية).
الجزائر	98046	11441	ولايات (الوادي، بسكرة، ورقلة، غرداية، أدرار).	– النظام المكثف. – المزارع الصغيرة (زراعة النخيل على حواف المزارع).

				– المـزارع الحديثـة، نظـام المسـتوى الواحد.
تونس	32520	4161	الواحات الساحلية والواحات الداخلية	– النظام المكثف (الواحات القديمة). – نظـام المسـتوى الواحـد، الواحـات الحديثة
المملكة العربية السعودية	148801	21000	المنطقة الوسطى (نجد، القصيم، حائل) المنطقة الشرقية (الإحساء، القطيف، واحة جبرين). عسير	– النظام المكثف. – زراعة مختلطة. زراعة النخيل على حواف المزارع.
سلطنة عمان	36000	8049	الباطنة، الشرقية، الظاهرة	– النظام المتسع. – النظام المكثف. – زراعة النخيل + أشجار فاكهة.
العراق	76400	16371	بابـل، البصـرة، كـربلاء، ديالى، بغداد	– النظام المكثف. – النظام المتسع. – زراعة النخيل + أشجار فاكهة.
ليبيا	70000	7000	الشـريط السـاحلي، واحـات المنطقة الوسطى والمنطقة الجنوبية.	– النظام المتسع.
البحرين	4300	347	الغربيـة، الشـمالية، جـد حفص	زراعة مختلطة.
الإمارات	185325	40700	الساحلية، الغربية، الوسطى	نظام المستوى الواحد، زراعة مختلطة.
اليمن	23601	4047	الساحلية / الحارة الجافة	نظام المستوى الواحد، زراعة مختلطة.

- **المصدر: أعد الجدول من قبل الباحث استناداً إلى الدراسات التحليلية للأنظمة الزراعية في قطاع النخيل في (المغرب، موريتانيا، الجزائر، تونس، السودان، السعودية، عمان، ليبيا، البحرين).**

ومن الجدول رقم (1) يتضح لنا أن أنظمة زراعة النخيل في الوطن العربي تتميز بالأنماط الزراعية التالية:

1. **النظام المكثف:** وهذا النظام تتواجد فيه ثلاث طبقات (مستويات) زراعية هي:

- المستوى الأول (وتمثله أشجار نخيل التمر).
- المستوى الثاني (وتمثله الأشجار المثمرة).
- المستوى الثالث(وتمثله الزراعة التحتية– محاصيل الحبوب، والخضراوات، و المحاصيل العلفية).

2. **النظام المتسع:** وتتواجد فيه طبقتين أو مستويين زراعيين، هما:

- المستوى الأول (وتمثله أشجار نخيل التمر).
- المستوى الثاني وتمثله الزراعة التحتية، ومحاصيل الحبوب، والخضراوات، والمحاصيل العلفية).

3. **النظام الأحادي:** زراعة أشجار النخيل فقط.

4. **النظـام المخـتلط:** الزراعـة المختلطـة لنخيـل التمـر والأشـجار المثمـرة والمحاصـيل(الخضـراوات، والحبـوب، والأعلاف).

5. **الزراعة على حواف المزارع:** زراعة النخيل كمصدات للرياح لحماية المحاصيل المختلفة. (إبراهيم، 2008).

واقع الإنتاج العربي من التمور

وإذا استعرضنا إحصائيات عام 2006 م، نجد أن جمهورية مصر العربية احتلت المرتبة الأولى عربياً في إنتاج 1.130.000 طن، وبنسبة 24.3% من الإنتاج العربي تليها المملكة العربية السعودية بإنتاج 982 ألف طن وبنسبة 19.2% وجاءت دولة الإمارات العربية ثالثاً بإنتاج 760 ألف طن وبنسبة 17.1%. والشكل 1 يبين إنتاج التمور في بعض الأقطار العربية:

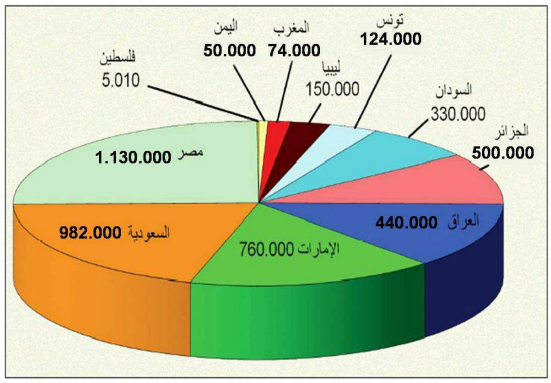

الشكل1. إنتاج التمور في بعض الأقطار العربية.

أما الإنتاج العربي للتمور فقد بلغ 75% من الإنتاج العالمي خلال الفترة 2003 – 2006 ، وكانت أعلى الدول العربية إنتاجاً هي مصر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. التي يمثل إنتاجها 60% من إنتاج الدول العربية.

وسنستعرض واقع زراعة النخيل وإنتاج التمور في بعض دول الخليج العربي وكما يلي:

المملكة العربية السعودية

يزرع النخيل في بعض مناطق مختلفة من المملكة، وتبلغ المساحة المزروعة حوالي 148.8 ألف هكتار. إلا أن أهم مناطق زراعته هي الرياض (37362 هكتار) بنسبة 25 %، والقصيم (35150 هكتار) بنسبة 24 %، والمنطقة الشرقية (11700 هكتار) بنسبة 7%، والمدينة المنورة (18819 هكتار) بنسبة 18%، ويقدر عدد أشجار النخيل 21 مليون نخلة، وتتسم زراعته باتجاهين أساسين هما:

1. **مناطق الزراعة التقليدية، والتي تتمركز حول العيون الطبيعية**

وتشمل مناطق مشاريع الري، والصرف، وهذه تمارس فيها زراعة النخيل منذ فترات طويلة، وأنشطة أخرى كالإنتاج النباتي، والحيواني، وتتميز المزارع بهذه المنطقة بصغر مساحتها وتوزعها على عدد من القطع بسبب عوامل اجتماعية، ويبلغ متوسط مساحة المزرعة 18 دونماً أي ما يعادل 1.8 هكتار، ويمكن توزيع فئات الحيازة، ونسبتها المئوية في مناطق الزراعة التقليدية كما يلي:

فئة الحيازة (هكتار)	النسبة المئوية (%)
أقل من هكتار	36
1 – 4.99 هكتار	49
5 – 9.99 هكتار	11
10 هكتار فأكثر	4

ويمكن تمييز ثلاثة أنظمة زراعية في هذه المنطقة وتشمل:

1. زراعة النخيل في مساحة مخصصة، ومستقلة مع زراعة أشجار فاكهة، خضراوات، أعلاف، وتربية الحيوانات.
2. زراعة النخيل على حواف المزرعة مع زراعة أشجار الفاكهة، والخضراوات أو الأعلاف، وتربية الحيوانات.
3. زراعة النخيل مختلطاً مع أشجار الفاكهة، زراعة الخضروات، الأعلاف، وتربية الحيوانات. ويبين الجدول 2 الأنشطة الإنتاجية في مناطق الزراعة التقليدية:

الجدول 2. الأنشطة الإنتاجية في مناطق الزراعة التقليدية.

الصفة	شمالي المنطقة	شرقي المنطقة
نسبة المزارعين الذين يمتلكون أبقار	% 94	% 75
نسبة المزارعين الذين يمتلكون أغنام	% 45	% 48
نسبة المزارعين الذين يمتلكون ماعز	% 25	% 30
نسبة المزارعين الذين يمتلكون جمال	% 20	% 23
نسبة زراعة النخيل مع الفاكهة	% 45	% 39
نسبة زراعة النخيل على الحواف	% 35	% 17
نسبة زراعة النخيل منفصلة	% 20	% 44
نسبة زراعة الخضراوات	% 45	% 25

ويمكن الاستنتاج مما تقدم:

1. أن العديد من المزارع صغيرة المساحة، وهي اكتفائية تعتمد على منتجات المزرعة لتوفير الجزء الأكبر من الاحتياجات الغذائية، وتسود فيها تربية الأبقار، والأغنام.
2. قرب هذه المزارع من مراكز المدن مما يشجع على زراعة الفواكه، والخضراوات لبيعها في الأسواق مع انخفاض كلفة النقل.
3. إن مياه الري متوافرة، وشبه مجانية الأمر الذي يدفعهم إلى زراعة الفاكهة، وتربية الأبقار.
4. يتضح من التركيب المحصولي للمنطقة أن 65 % من حجم المزرعة يزرع بالنخيل، والفاكهة (الليمون، والرمان، والعنب، والتين، والسدر)، و20 % تزرع بمحاصيل الأعلاف، و 15 % للخضروات وللمحاصيل الأخرى.

2. مناطق الزراعة الحديثة

تقع خارج نطاق مشاريع الري والصرف، وتعتمد على الآبار الارتوازية في الري، وتتميز هذه المزارع بكبر حجمها ويمكن توزيع فئات الحيازة ونسبتها المئوية في مناطق الزراعة الحديثة كما يلي:

فئة الحيازة (هكتار)	النسبة المئوية (%)
أقل من 5 هكتار	7
5 – 9.99 هكتار	35
10 هكتار فأكثر	58

ويمكن تمييز نوعين من الأنظمة الزراعية في المنطقة:

1. زراعة النخيل على حواف المزرعة مع زراعة الأعلاف وتربية الأغنام أو الدواجن.
2. زراعة النخيل على حواف المزرعة مع زراعة أشجار الفاكهة، والخضراوات أو الأعلاف، وتربية الحيوانات.
3. زراعة النخيل منفصلاً أو مختلطاً مع أشجار الفاكهة أو مع زراعة الخضراوات والأعلاف وتربية الحيوانات أو الدواجن. والجدول 3 يوضح بعض النسب المئوية الأنشطة الإنتاجية في مناطق الزراعة الحديثة:

الجدول3. الأنشطة الإنتاجية في مناطق الزراعة الحديثة.

الصفة	النسبة المئوية (%)
نسبة المزارعين الذين يمتلكون أبقار	35
نسبة المزارعين الذين يمتلكون أغنام	45
نسبة المزارعين الذين يمتلكون ماعز	35
نسبة المزارعين الذين يمتلكون جمال	14
نسبة زراعة النخيل مع الفاكهة	29
نسبة زراعة النخيل على الحواف	46
نسبة زراعة النخيل منفصلة	25
نسبة زراعة الخضراوات	28

و يتضح من الجدول 3 أن المزارع الحديثة تتميز بكونها مزارع تجارية وليست اكتفائية، وتغلب فيها تربية الأغنام والماعز. ويزرع النخيل فيها على حواف المزارع. ومن التركيب المحصولي يتضح أن النخيل يمثل 40 % من المساحات المزروعة، والأعلاف 23 %، والخضراوات والمحاصيل الحقلية 24، و13 % لأشجار الفاكهة. والجدول 4 يوضح العائد والتكاليف الاقتصادية لهكتار واحد من النخيل، حيث يبلغ عائد الهكتار الواحد نحو 15292 وعائد النخلة الواحدة 102 ريال.

الجدول 4. تكاليف وعوائد وصافي أرباح الهكتار الواحد من النخيل في المملكة العربية السعودية.

البند	الكمية أو الكلفة
عدد أشجار النخيل في الهكتار	150 نخلة/ هكتار
متوسط إنتاجية النخلة	50 كغ
جملة إنتاج الهكتار	7500 كغ
سعر كغ التمر	3 ريال/ كغ
عائد الهكتار	22500 ريال

جملة التكاليف المتغيرة للهكتار	7208 ريال
صافي الأرباح	15292 ريال

إن أهم مشاكل إنتاج التمور في المملكة تتعلق بعملية التصنيع التي تشمل 20 % من الإنتاج وهي ليست عمليات تصنيع بل تعبئة وإعداد يضاف إلى ذلك أن معظم المصانع الموجودة غير مخصصة للتمور وإنما للفواكه الأخرى وبالتالي فإن الجودة ليست بالمستوى المطلوب ومع ذلك تم في السنوات الأخيرة الاهتمام بتصنيع وتعبئة وتغليف التمور حيث ازداد عدد مصانع التمور في المملكة من مصنعين إلى (38) مصنعاً منتجاً ومرخصاً وزادت الطاقة الإنتاجية من 4300 طن إلى 133563 طن وتميزت معظم هذه المصانع باستخدام الأجهزة والمعدات الحديثة وهي:

(مصانع التمور السعودية/ شركة الفاخرة للتمور/ شركة شوربيم الشرق الأوسط/ شركة عبد الله الدوسري/ مصنع العاصمة للتمور/ مصنع تمور الصالحية/ مصنع تمور القصيم / مصنع تمور المحمدية/ مصنع تمور المملكة / مصنع تمور وادي حنيفة/ مصنع سنا النخيل لتعبئة التمور/ مصنع محمد عبد الله السهلي للتمور).

وتأتي مشاكل التسويق في مستوى مشاكل التصنيع حيث يمر تسويق التمور بمسارين أساسين هما:

أولاً : التسويق المباشر للمستهلك:

يقوم المنتجون ببيع إنتاجهم من التمور بعد الجني مباشرة إلى الأسواق المحلية في مناطق الإنتاج والأسواق المجاورة دون إجراء عمليات الفرز والتدريج والتبخير والغسيل .. ويتم تسويق التمور تقليدياً على مرحلتين من مراحل نضج الثمرة وهما مرحلتي الخلال والرطب، ومرحلة النضج النهائي، وتمتد فترة تسويق بعض أصناف البسر والرطب إلى أربعة أشهر وتباع الثمار في هذه المرحلة بأسعار مرتفعة، ويواجه تسويق التمور في هذه المرحلة صعوبة حفظ الثمار لفترات طويلة بسبب ارتفاع نسبة الرطوبة ، ويتم البيع في المزرعة مباشرة أو في أسواق التمور الرئيسية أو بيعه لتجار الجملة أو التجزئة أو المستهلك مباشرة.

ثانياً : التسويق إلى مصانع التمور :

تمتاز التمور التي تسوق إلى مصانع التمور بنوعية أفضل من التمور المباعة بالطرق التقليدية حيث يقوم منتجو التمور في المناطق الإنتاجية التي تتواجد فيها مصانع التمور بتوريد إنتاجهم إلى تلك المصانع وفقاً للمواصفات النوعية التي يحددها المصنع , ويعد مصنع تعبئة التمور الحكومي بالإحساء أحد القنوات التسويقية الهامة لمنتجي التمور بمحافظة الإحساء بصفة خاصة والمملكة بصفة عامة , حيث يقوم المصنع باستلام التمور, وتعبأ التمور آلياً في عبوات كرتونية بسعة 20 كجم ، وتساهم المملكة بتقديم جزء من هذه التمور إلى برنامج الغذاء العالمي كما يقدم جزء منها كإعانات حكومية مباشرة إلى الدول والجهات المحتاجة، ويوزع منها على المحتاجين في الداخل. ويمكن تحديد

أهم المشاكل التسويقية على مستوى السوق المحلية والتصنيع :

1) انخفاض حجم الطلب المحلي على التمور حيث تشير الدراسات إلى أن متوسط استهلاك الفرد السنوي من التمور في المملكة لا يتجاوز 25 كغ بسبب توفر بدائل كثيرة عن التمور إضافة إلى أن زيادة المعروض في الأسواق تسبب انخفاض الأسعار.
2) قلة الخبرة الفنية لدى المزارعين في مجال طرق الجني السليمة وعمليات التعبئة والإعداد الحقلي للتمور والتي ترفع من جودة وقيمة المحصول يصاحب ذلك ضعف الجانب الإرشادي في هذا المجال .
3) عدم وجود نظام تعاوني فعال في مجال تسويق التمور.
4) ارتفاع نسبة التلف والفقد في التمور إضافة إلى الإصابات الحشرية بسبب عدم إتباع الطرق الصحيحة في الجني والإعداد والتعبئة.
5) ارتفاع كلفة التصنيع يصاحبها غياب المهارات الفنية المدربة في تصنيع وتعبئة التمور.
6) عدم وجود دراسات جدوى اقتصادية لواقع الأسواق السعودية تحدد كلف الإنتاج والتسويق وتدرس رغبات المستهلكين من حيث التعبئة والموسم.
7) لا تزال صناعة التمور ضعيفة يعزف المستثمرون عنها لارتفاع التكاليف وعدم وجود دراسات جدوى فنية واقتصادية.
8) عدم وجود أسواق نظامية لمنتجات التمور ومعظم التمور تباع على شكل حراج لا تعتبر على مستوى العرض والطلب لتحديد الأسعار.
9) عدم توفر صناعات تحويلية تعتمد على التمور كمادة أولية.
10) إن معظم مصانع التمور في المملكة هي للتعبئة والتغليف وليست للإنتاج الصناعي.
11) عدم وجود تنسيق بين مناطق المملكة في تسويق التمور.
12) مشاكل الإجراءات الجمركية الصعبة وارتفاع أسعار التمور المصدرة.

سلطنة عمان

يمثل قطاع النخيل في سلطنة عمان النشاط الزراعي الأكبر من حيث المساحة المزروعة ويشكل ما نسبته 50% من إجمالي مساحة الحيازات الزراعية و 83 % من إجمالي مساحة أشجار الفاكهة، وتأتي في المرتبة الثانية بعد مجموعة الأعلاف حيث تمثل نسبة 15 % ، من إجمالي مساحة الحيازات الزراعية ، أشجار الفاكهة 6.6% ، الخضراوات 5 %، والمحاصيل الحقلية 4.6 % . والجدول 5 يوضح توزع النخيل في مناطق زراعته في السلطنة.

الجدول 5. مناطق زراعة النخيل في سلطنة عمان.

المنطقة	المساحة (هكتار)	النسبة المئوية (%)	عدد النخيل	النسبة المئوية (%)
مسقط	2281	7.4	432987	5.4
الباطنة	16499	46	3376276	41.9

مسندم	607	1.7	189765	2.4
الداخليه	4764	13	1199509	14.9
الشرقية	6826	19	1671824	20.7
الظاهرة	4910	13.6	1141303	14.2
ظفار	113	0.3	38247	0.5
المجموع	**36000**	**100**	**8049911**	**100**

ويمكن تمييز نظامين زراعيين أساسين في مناطق زراعة النخيل، هما:

1. المناطق الساحلية:

وتشمل مناطق الباطنة، مسقط، مسندم، والأجزاء الساحلية للمناطق الشرقية. ويلاحظ فيها ثلاثة نظم زراعية :

- **حزام الشريط الساحلي:**

منطقة تقليدية لزراعة النخيل، وتزرع الأعلاف مع النخيل مع تربية الحيوان، وتتميز المزارع بصغر مساحتها وتبعثرها واتباع أساليب الزراعة التقليدية وقلة الإنتاج.

- **المزارع الحديثة متوسطة الحجم:**

– زراعة النخيل على حواف المزرعة مع وجود أشجار الفاكهة المثمرة والخضراوات والأعلاف وتربية الحيوان.

– زراعة النخيل في مساحات مستقلة مع وجود أشجار الفاكهة والأعلاف والخضراوات وتربية الحيوان.

- **المزارع التجارية الكبيرة:**

تنتشر قرب الجبل، وتزرع الأعلاف والخضار بمساحات كبيرة، ويزرع النخيل على حواف المزرعة مع تربية الحيوان.

ومن دراسة التركيب المحصولي للنظام السابق يتضح أن أكثر من 60 % من حجم المزرعة يزرع بأشجار النخيل والفاكهة (المانجو، والليمون)، تليها محاصيل الأعلاف (20 %) ثم الخضراوات.

2. المناطق الداخلية:

تشمل مناطق الداخلية، والظاهرة، وأجزاء من المنطقة الشرقية. تعتبر المنطقة من أهم مناطق إنتاج النخيل في السلطنة وتشكل مساحة النخيل 13 % من إجمالي مساحة النخيل بالسلطنة. ويزرع النخيل بزراعات بينية (Enter cropping) مع البرسيم والذرة الرفيعة وبعض أشجار الليمون والموز. وفئات الحيازات الزراعية في المنطقة تقسم كما يلي :

فئة الحيازة (هكتار)	النسبة المئوية (%)

أقل من 0.5	60
0.99 – 0.5	17
4.99 – 1	22
9.99 – 5	1

وتختلف تكاليف إنتاج النخيل حسب الكثافة الزراعية، فالمساحة بين الأشجار تتراوح بين 5 – 12 م ، وهذه تؤثر على كلفة التسميد والتلقيح والجني، ويبين الجدول 6 تكاليف زراعة النخيل، حيث تبلغ جملة تكاليف إنتاج النخيل 390 ريال عماني للفدان (66) نخلة، وحوالي 1167 ريال عماني للهكتار (157) نخلة، وتمثل تكاليف الري 29 % ، العمالة 25 %، المبيدات 10 % من إجمالي التكاليف.

الجدول6. تكاليف زراعة النخيل في سلطنة عمان.

البند	تكاليف الفدان (66) نخلة	تكاليف الهكتار (157) نخلة	نسبة التكاليف
العمالة	116.000	276.100	25
التلقيح	50.000	119.000	11
السماد العضوي	20.000	47.600	4
المبيدات	56.370	125.766	10
الأسمدة الكيميائية	18.470	43.959	4
تكاليف الري	137.000	326.000	29
تكاليف النافورة	68.000	161.840	15
المجموع (ريال عماني)	**390.300**	**1166.914**	**100**

وتقسم أصناف التمور العمانية حسب مواعيد نضجها إلى ثلاثة مجاميع:

- **الأصناف المبكرة:**

وتبدأ بإنتاج الرطب خلال شهور آيار/مايو إلى تموز/يولو وأهمها صنف نغال، قش بطاش، قدمي، خمري، ودموس.

- **الأصناف المتوسطة:**

وتشمل غالبية الأصناف العمانية والتي تنضج ثمارها ما بين تموز/ يوليو إلى أيلول/ سبتمبر ومنها خلاص الظاهرة، فرض، زبد، وخلاص عمان، برني، وخنيزي.

- **الأصناف المتأخرة:**

وتصل ثمارها مرحلة الرطب ما بين أيلول/سبتمبر إلى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر وتشمل صنف هلالي عمان، خصاب، ونشو الوحزة. والجدول 7، يوضح إنتاجية أهم الأصناف العمانية وأعدادها:

الجدول 7. إنتاجية أهم أصناف النخيل في سلطنة عمان.

الصنف	العدد (1000 نخلة)	متوسط إنتاج النخلة (كغ)	موعد النضج
نغال	660.3	52.6	مبكر
خصاب	549.2	48.1	متأخر
فرض	426.3	44.2	متوسط
خنيزي	2934.8	39.0	متوسط
خلاص الظاهر	240.9	47.1	متوسط
برني	148.1	42.7	متوسط

ورغم الموقع الهام للنخيل في السياسة التنموية في سلطنة عمان إلا أن إنتاج التمور لم يحقق سوى زيادة محدودة خلال الفترة بين 1989 و 1996 حيث ازداد الإنتاج من التمور من 122 ألف طن إلى 133 ألف طن . ووصل الإنتاج عام 2006 إلى 251 ألف طن بفعل جهود الدولة في تطوير هذا القطاع وخاصة باتجاه إحلال وتعمير بساتين النخيل في السلطنة، وقد تم إنجاز دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع الإحلال المقترح.

وتقدر الدراسة أن 3 % من جملة أشجار النخيل بالمنطقة الداخلية تحتاج إلى إحلال حيث يقدر عدد أشجار النخيل اللازمة للإحلال بحوالي 25,560 نخلة أي ما يعادل مساحة 163 هكتار بمتوسط 157 نخلة في الهكتار، وقد بلغت التكاليف الرأسمالية للهكتار الواحد (السنة الأولى والثانية) لصنف خلاص الظاهرة 3991 ريال عماني ولصنف الخصاب 2241 ريال عماني وصنف خنيزي 1991 ريال عماني ولصنف الفرض 1018 ريال عماني وذلك وفق الأسعار السائدة للفسائل وتكاليف الزراعة والمواد الأخرى.

ومن خلال التحليل المالي والاقتصادي لمشروع إحلال وإعادة تعمير بساتين النخيل بالسلطنة نجد أن العائد من زراعة الهكتار الواحد من الأصناف السابقة الذكر مربح ومجد اقتصادياً، وأن أحسن الأصناف بالترتيب هي خلاص الظاهرة ثم الخنيزي ثم الخصاب ثم الفرض حيث بلغ معدل العائد الداخلي (Internal Rate of Return) 33 %، 32 %، و 15 %، على التوالي، وتدل هذه المعدلات على ربحية مشروع الإحلال لأنها أعلى بكثير من معدلات الفائدة السائدة في

السلطنة. كما أن القيمة الحالية لصافي العائد (Net Present Value) خلال عمر المشروع والذي يقدر حوالي العشرين سنة قد بلغت ما هي ؟ تدل على ربحية المشروع عند زراعة الأصناف الأربعة السابقة الذكر.أما في مجال التسويق فإن المنافذ المحلية لتسويق التمور تقليدية ولا تعتمد على المواصفات القياسية التي تضمن جودة المنتج وتستهلك 80 % من التمور المنتجة محلياً وتباع بمراحل الخلال / الرطب / التمر ولكن التمر يستحوذ على 70 % من كميات التمور المنتجة وأهم طرق تسويق التمور:

1) المزايدة: بيع المحصول وهو على الأشجار في مرحلة الرطب بالمزاد العلني.
2) بيع الرطب طازجاً في الأسواق المحلية.
3) بيع التمور إلى المصانع بشكلٍ مباشر أو تكبس في أواني بلاستيكية أو من الخوص وتباع في الأسواق المحلية.

وتوجد في السلطنة عدد من معامل معالجة وتصنيع التمور تعود ملكيتها للقطاع الخاص وأكبرها شركة رقائق التمور ومن أهم مشاكل تصنيع وإنتاج التمور هي:

1) قلة مصانع التمور.
2) عدم توفر دراسات اقتصادية لتشجيع تصنيع التمور.
3) ارتفاع تكاليف الخدمة والإنتاج وقلة الخبرة الفنية لدى المزارعين.

مملكة البحرين

تعتبر مملكة البحرين من أقدم مناطق زراعة النخيل في العالم، حتى سميت البحرين قديماً أم المليون نخلةً لكثرة أشجار النخيل فيها والتي كانت مصدر حياة الإنسان. إلا أن الزراعة في البحرين واجهت ظروف صعبة وقاسية تأثرت بها نخلة التمر، مما أدى إلى انخفاض أعدادها وتدهور إنتاجيتها. نتيجة المدنية والتوسع العمراني والتطور الاقتصادي، هجرة العمالة المدربة ، تدهور الوضع المائي وارتفاع الملوحة، والإصابات المرضية والحشرية وخاصة سوسة النخيل الحمراء. يغلب على النمط الزراعي في البحرين طابع الزراعة المختلطة، تشمل زراعة أنواع من الخضروات والأعلاف بين أشجار نخيل التمر. يبين الجدول 8 متوسط مساحات الحيازات وعددها.

الجدول 8. الحيازات الزراعية في مملكة البحرين.

نوع الحيازة	متوسط مساحة الحيازة (هـ)	عدد الحيازات	المساحة (هـ)	(%) من المساحة
خضراوات	7.7	7	54	1.3
أعلاف	12.5	4	50	1.2
نخيل	4.9	90	437	10.2
مختلطة	3.4	1114	3509	87.3
المجموع	**28.5**	**1215**	**4300**	**100**

عدد الحيازات التي تتواجد فيها أشجار نخيل التمر 90 من مجموع 1215 حيازة لأن بعض الحيازات متخصصة في إنتاج الخضراوات والأعلاف كما يبين الجدول9.

الجدول 9. عدد أشجار النخيل وتوزعها وفق الحيازات الزراعية في مملكة البحرين.

فئة الحيازة (هكتار)	عدد الحيازات	مجموع أشجار النخيل	نسبة أشجار النخيل
أقل من 0.5	175	6276	1.9
1 – 0.5	262	18460	5.5
2 – 1	298	29298	8.7
3 – 2	159	34096	10.2
4 – 3	93	29901	8.9
5 – 4	57	28978	8.6
10 – 5	106	48217	14.4
20 – 10	35	37371	11.1
50 – 20	13	52850	15.8
50 فأكثر	6	50000	14.9
المجموع	**1204**	**335501**	**100**

ويبلغ إنتاج البحرين من التمور حوالي 17000 طن يتم استهلاك نسبة 70 % كثمار طازجة، ونسبة 10 % تستهلك كتمر، و 1 % كدبس، و 19 % كأعلاف للمواشي ، والجدول 10 يوضح عائد الهكتار حسب نوع الحيازة.

الجدول 10. صافي عائد الهكتار الزراعي حسب نوع الحيازة في مملكة البحرين.

نوع الحيازة	صافي عائد الهكتار (دينار)
الخضراوات	1584
الأعلاف (البرسيم)	1051
النخيل	2019
مختلطة	1578

كما يلاحظ أن العائد الصافي للحيازة المتخصصة في النخيل يزيد على العائد الصافي لجميع الحيازات الأخرى، وذلك بنسبة 27.4 % بالنسبة للحيازة المتخصصة في الخضراوات و 92 % بالنسبة للحيازة المتخصصة في زراعة الأعلاف و 28 % بالنسبة للحيازة المختلطة، مما يدل على الجدوى الاقتصادية العالية لزراعة النخيل.

وبين آخر مسح إحصائي لعدد أشجار نخيل التمر حسب الحيازات الزراعية النشطة وتم استبعاد عدد الأشجار في الأراضي المهملة وغير المستغلة زراعياً وكما مبين في الجدول 11.

الجدول 11. توزع أشجار النخيل المنتجة في مملكة البحرين.

المنطقة	عدد الأشجار	النسبة المئوية (%)
المحرق	26400	4
المنامة	39600	6
جد حفص	85800	13
الشمالية	125400	19
الوسطى	66000	10
الغربية	303600	46
سترة	13200	2
المجموع	**660000**	**100**

أما أهم المشاكل التسويقية للتمور في مملكة البحرين فهي:

1) عدم وجود نظام تسويقي يضمن عائد اقتصادي يتناسب مع الجهود المبذولة في عملية الإنتاج.
2) ارتفاع نسبة الرطوبة في موسم نضج الثمار مما يسبب تساقطها واضطرار المزارع لبيعها في مرحلة الرطب مما يؤدي إلى زيادة المعروض منها في السوق المحلية.
3) المنافسة بين التمور المحلية الجافة مع التمور المستوردة التي تتفوق عليها في النوعية وطرق الإعداد التعبئة مما يقلل من قيمتها وسعرها.
4) عدم توفر وسائل خزن حديثة للتمور المحلية.
5) عدم وجود مصانع تعبئة للتمور المحلية.

ومن إجراءات المملكة للاهتمام بهذه الشجرة المباركة

- إصدار قانون حماية النخيل عام 1984.
- توفير عمالة مدربة لخدمة النخلة من خلال بناء القدرات.

- توفير قروض ميسرة لدعم زراعة النخيل.
- إنشاء مخابر للإكثار بالزراعة النسيجية عام 1999.

دولة الإمارات العربية المتحدة

تغطي زراعة النخيل في دولة الإمارات العربية مساحة 1.853.295 هكتار، وهو ما يعادل 79 % من إجمالي الأراضي الزراعية البالغة 2,259,479 هكتار. وبلغ عدد أشجار النخيل 40 مليون نخلة منها 16.5 مليون نخلة مثمرة تنتج 750 ألف طن سنوياً، وكما في الجدول 12.

الجدول 12. عدد أشجار النخيل والمساحات المزروعة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المنطقة	عدد أشجار النخيل		المساحة بالدونم	كمية الإنتاج سنوياً بالطن
	الكلي	المثمر		
الغربية (أبو ظبي)	33.476.000	13.825.199	1.720.802	594.483
الوسطى	2.837.587	978.856	59.251	72.165
الشمالية	1.919.489	654.945	35.905	45.27
الشرقية	2.466.924	883.185	37.337	45.926
الإجمالي	**40.700.000**	**16.342.185**	**1.853.259**	**757.601**

وتنتشر زراعة النخيل في دولة الإمارات في ثلاث مناطق بيئية رئيسة، هي:

1. المناطق الساحلية : وتشمل الساحل الغربي الممتد من أبو ظبي إلى رأس الخيمة، والساحل الشرقي الممتد من دبا شمالاً حتى كلباء جنوباً.
2. المناطق الجبلية: وتمثل الحيور والوديان الممتدة من رأس الخيمة شمالاً حتى مدينة العين جنوباً.
3. الواحات والمناطق الصحراوية.

ويمكن تفصيل زراعة النخيل كما يلي:

– **المنطقة الغربية:** تمثلها إمارة أبو ظبي، حيث يبلغ عدد أشجار النخيل فيها 33 مليون نخلة تنتج 600 ألف طن وتقسم إلى منطقتين:

- أبو ظبي وما جاورها التي تتميز بارتفاع الرطوبة وتنتشر فيها أصناف الخلاص، خنيزي، لولو، وفرض.
- مدينة زايد، المنطقة الشرقية من الإمارة ومدينة العين، وتتميز بانخفاض الرطوبة، وتنتشر فيها أصناف نغال، هلالي، شيشي، وبرحي.

- **المنطقة الوسطى:** وتتمثل في إمارات

  - دبي : تتسم بملاءمتها لزراعة النخيل، وأهم أصنافها جش ربيع، ونبوت سيف، ونغال.
  - الشارقة: زراعة النخيل فيها حديثة، وأهم الأصناف خصاب، ولولو، وبومعان، وحاتمي.
  - عجمان: مناخها ملائم لزراعة النخيل لكن قلة المياه وارتفاع الملوحة أثر على التوسع بالزراعة ، وأهم الأصناف خصاب، هلالي، خنيزي، خلاص، وبرحي.
  - أم القيوين: ظروفها مشابهه لعجمان وأهم أصنافها لولو، مرزبان، بومعان،وجش حبش.

- **المنطقة الشرقية:**

وتتمثل بإمارة الفجيرة حيث يبلغ أعداد النخيل فيها 2.5 مليون نخلة، تنتج 45.926 ألف طن سنوياً . تتميز بارتفاع الرطوبة في معظم شهور السنة وخاصة عند موسم جني الثمار، وأهم أصنافها خلاص ، برحي، شيشي، وشهلة الذي يمثل 40 % من نخيل الإمارة.

- **المنطقة الشمالية:**

وتتمثل بإمارة رأس الخيمة وجزء من إمارة الفجيرة . تنتشر فيها زراعة صنف جش حبش الذي يشكل 25 % من نخيل الإمارة وأصناف نغال، مبسلي، أبو كيبال، جش ربيع، وكذلك البرحي والهلالي.

أنظمة زراعة النخيل في الإمارات

تتميز زراعة النخيل بنظامين أساسيين هما:

1) **نظام الزراعة القديمة:**

ويتمثل في المزارع التي أنشأت قبل السبعينات ويتميز بكثافة زراعة النخيل والمسافات بين الأشجار 3 –4 م وتروى بطريقة الغمر وقنوات الري المفتوحة واعتمد هذا النظام سابقاً على الري بالأفلاج والمياه الجوفية حالياً بواسطة ضخها مباشرة أو إلى أحواض ثم إلى القنوات الصغيرة. معظم أصناف هذه المزارع محلية بذرية جشوش نوعية ثمارها متوسطة مثل جش حبش، جش جعفر، جش ربيع، وجش راشد، وأصناف أخرى مثل لولو، أبو كيبال، حاتمي، ونغال، وهذه المزارع أصبحت أشجارها قديمة وإنتاجيتها قليلة وتمثل نسبة 30 % من مجموع زراعة النخيل في الإمارات.

2) **نظام الزراعة الحديثة:**

بدء إنشاءها في عقد الثمانينات وتتسم باستخدام طرق الزراعة الحديثة من حيث مسافات الزراعة 8 X 8 م وتقنيات الري بالقنوات المبطنة والنافورات وتحاط الأشجار بمتن دائري من التربة لحصر مياه الري وتضاف لها

الأسمدة إضافة إلى إجراء كافة عمليات الخدمة. معظم هذه المزارع أصنافها عالية الجودة الخلاص، البرحي، الحلاوي، الغرض، أبو معان، الخصاب، الهلالي، ونبوت سيف. ويمتاز هذا النظام بزيادة إنتاجية النخلة.

وتوجد في دولة الإمارات عدد من مصانع التمور التي تقوم بأعمال التعبئة والتغليف، صناعة الدبس، الشوكلاته العلف الحيواني، وإنتاج التمور المحشوة حيث تبلغ طاقتها الإنتاجية 27,500 طن سنوياً معظمها عائد للقطاع الخاص وهذه الطاقة التصنيعية تشكل نسبة 3.6 % من إجمالي حجم الإنتاج. وكما يبينه الجدول 13.

الجدول 13. الطاقة الإنتاجية والصناعات القائمة على التمور في مصانع الإمارات العربية المتحدة.

اسم المصنع	الموقع	خطوط الإنتاج	الطاقة التصنيعية (طن)
مصنع العين	مدينة العين	تعبئة وتغليف نثراً وكبساً، عجينة التمور، دبس، شوكلاته، علف حيواني	500
مصنع تمور الإمارات في الساد	أبو سمرة قرب مدينة العين	تعبئة وتغليف نثراً وكبساً، عجينة التمور، دبس، تمور محشاة، تمور منزوعة النوى عصائر، مربيات، وعلف حيواني.	20000
مصنع تمور الظفرة	مدينة الظفرة	تعبئة وتغليف نثراً وكبساً، عجينة تمر	3000
مصنع تمور الإمارات/ رأس الخيمة	رأس الخيمة	تعبئة وتغليف نثراً وكبساً، تمور محشاة، تمور منزوعة النوى	1000
مصنع الكومي للتمور	عجمان	تعبئة وتغليف نثراً وكبساً، تمور محشاة، تمور منزوعة النوى، وعجينة التمور	1000
مصنع الإمارت للتمور	الشارقة	تعبئة وتغليف نثراً وكبساً، تمور محشاة، تمور منزوعة النوى، وعجينة التمور.	1000
مصنع ثاريوت للتمور	أبو ظبي	تعبئة وتغليف نثراً وكبساً، تمور محشاة، تمور منزوعة النوى، وعجينة تمور.	1000

أهم الصناعات المعتمدة على التمور وأجزاء النخلة الأخرى

النخلة شجرة نظيفة لا تترك أوساخاً حولها، وهي منظومة غذاء متكاملة، ومواد بناء وخامات للاستعمال البشري يمتد أثرها من الكرسي والطبق وأدوات الخزن والمفروشات والحصران وألیافها تستخدم في تسليح الخرسانة مع الإسمنت والرمل حيث تضاف بنسبة 2% وكانت النتائج باهرة وخفضت الكلفة بنسبة 83% مقارنة مع استعمال الحديد المسلح.

يمكن استعراض أهم هذه الصناعات كما في المخططات (1، 2، 3).

المخطط 1.الصناعات المعتمدة على التمور

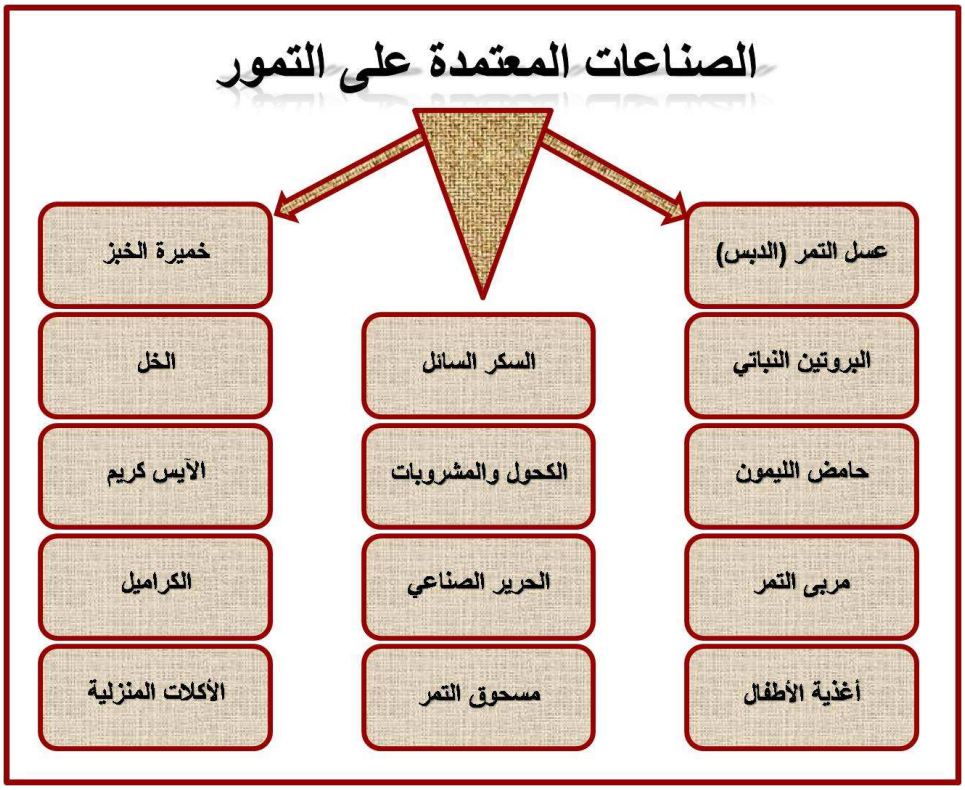

المخطط 2. الصناعات المعتمدة على نخلة التمر

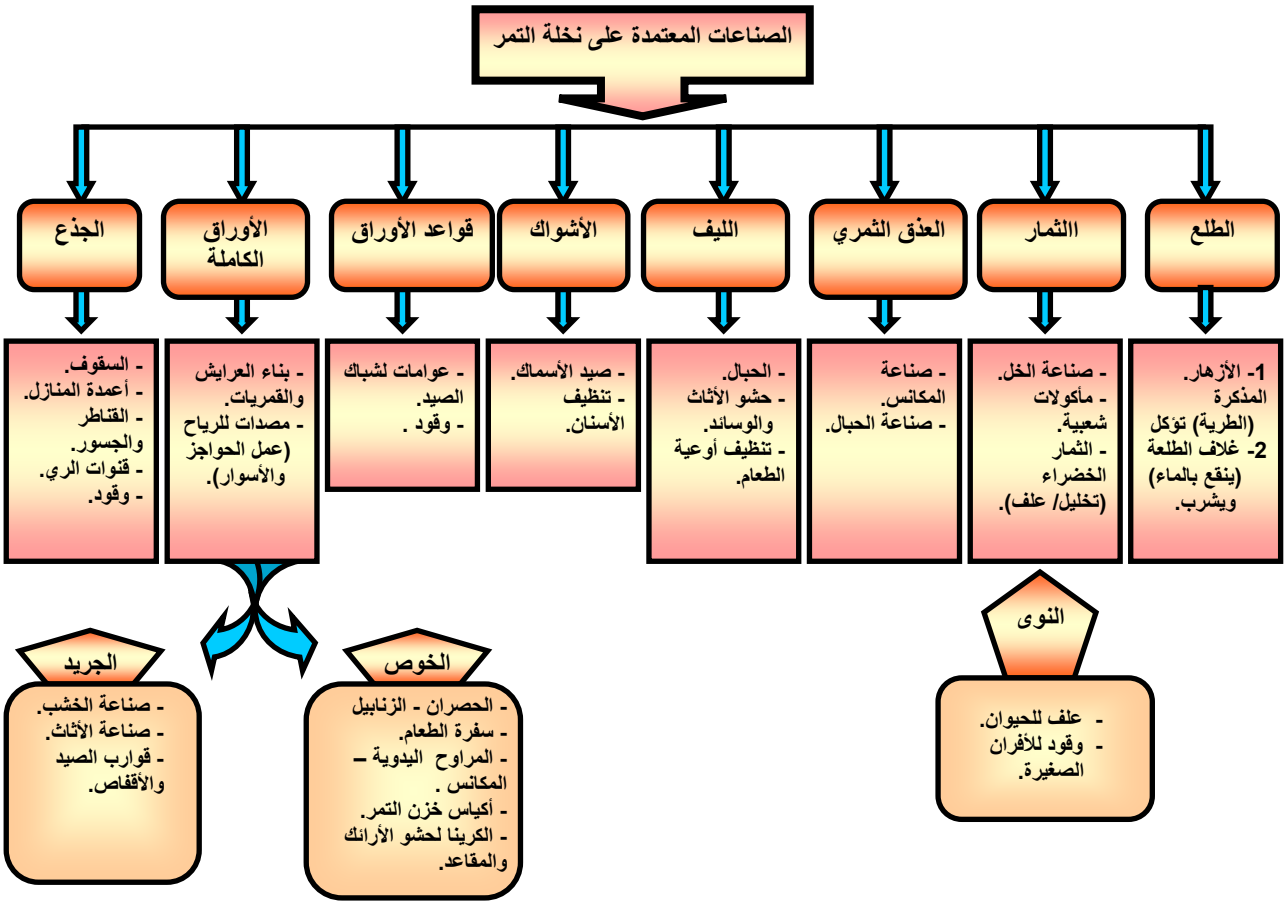

المخطط 3. الصناعات المعتمدة على الألياف

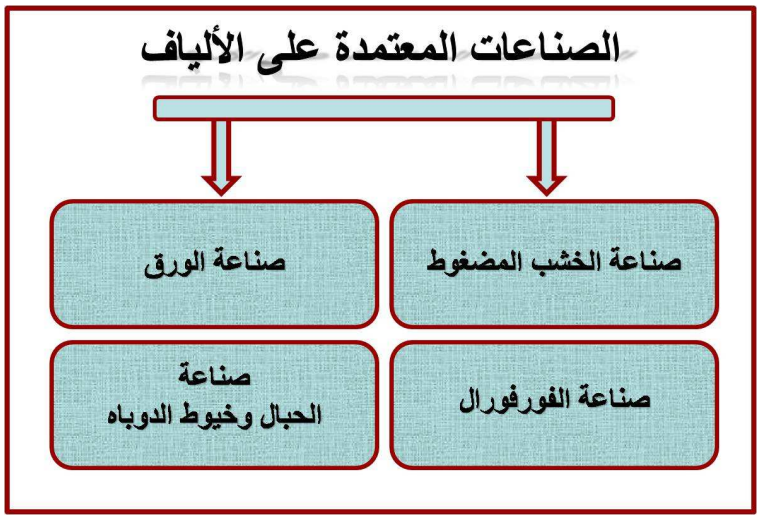

أهم مشاكل زراعة النخيل وإنتاج التمور في الوطن العربي

1. انتشار الأمراض والحشرات وبشكل خاص سوسة النخيل الحمراء ومرض البيوض.
2. عدم تطبيق مواصفات الجودة والمواصفة القياسية للتمور عند تسويق التمور العربية.
3. ضعف شبكات التسويق العربية.
4. كثرة وتعدد أصناف النخيل البذرية ذات الثمار غير الجيدة الأمر الذي يجعل مردودها الاقتصادي لا يتناسب مع جهود العناية بها الأمر الذي يتطلب إقامة مشاريع الاعمار والإحلال.
5. إتباع الوسائل التقليدية والبدائية في عمليات خدمة.
6. ضعف عمليات الخدمة ما بعد الجني خاصة التداول والخزن الأمر الذي يقلل من القيمة التسويقية للثمار.
7. عدم وجود كادر فني مؤهل وكادر إرشادي يتعامل مع عمليات الخدمة المختلفة بالطرق الصحيحة وقادر على إعداد عمالة مدربة في هذا المجال.
8. انعدام برامج المكافحة المتكاملة للحشرات والأمراض.
9. قلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بنخلة التمر وأهميتها في حياة السكان والمزارعين.
10. قلة الصناعات التحويلية المعتمدة على التمور كمادة أولية.
11. قلة وسائل الخزن الحديثة للتمور.

المعالجات

- إجراء دراسات حول تطوير ومكننة عمليات الخدمة والرعاية الفنية وتقنيات الإنتاج المختلفة.
- تحسين عمليات جني وتداول وتسويق التمور.

- المحافظة على الأصول الوراثية من خلال إقامة مجمعات وراثية للأصناف المختلفة.
- إعداد مسح بيئي شامل لمناطق زراعة النخيل وإنتاج التمور في الوطن العربي.
- تشجيع الباحثين على إجراء الدراسات والبحوث لتصميم آلات متخصصة لخدمة النخلة تكون سهلة الاستعمال ورخيصة الثمن.
- تشجيع الصناعات التي تعتمد على ثمار النخيل كبديل عن السكر.
- وضع برنامج إرشادي توعوي بأهمية التمور وقيمتها الغذائية.
- إقامة قاعدة معلومات متكاملة عن نخلة التمر على مستوى الوطن العربي.
- إعادة الاحتفال باليوم العربي للنخيل والتمور الذي كان يقام في 10/15 واعتباره تقليداً عربياً.
- إنشاء جهاز أو هيئة أو شبكة تعنى بالنخيل والتمور على مستوى الوطن العربي.

المراجع

1. إبراهيم، عبد الباسط عودة. (2008). نخلة التمر شجرة الحياة. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة. (390) صفحة.
2. إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء / وكالة الزراعة لشؤون الأبحاث والتنمية الزراعية، (2009). تطوير إنتاج التمور في المملكة العربية السعودية. مجلة الشجرة المباركة. المجلد 1. العدد2: 38 – 44.
3. بامفتاح، مبارك عوض عمر، (2009). زراعة النخيل وإنتاج التمور بالجمهورية اليمنية. مجلة الشجرة المباركة. العدد1: 59 – 63.
4. رحومة، عبد المجيد وعثمان خوالدية، (1998) الأصول الوراثية النباتية في الواحات التونسية بين المردودية الاقتصادية والانجراف الوراثي: إصدارات الندوة العلمية لبحوث النخيل: 364–369، المملكة المغربية – مراكش 16 – 18 /3/ 1998.
5. شبانة، حسن رحمن، وراشد محمد خلفان الشريفي، (2000). النخيل وإنتاج التمور في الإمارات العربية المتحدة. وزارة الزراعة والثروة السمكية. دبي.
6. شطو ، عبد العزيز، (1998). أثر المعوقات التقنية والاقتصادية والاجتماعية على إنتاج مزارع الواحات المغربية ، إصدارات الندوة العلمية لبحوث النخيل : 370 – 384 ، المملكة المغربية – مراكش 16 – 18 / 2 / 1998.
7. عبد الفتاح، شحادته أحمد، (1996). صناعة التمور ومنتجاتها. مطبعة الأهرام التجارية. (125) صفحة.
8. كعكة، وليد عبد الغني، (2004). نخيل التمر في الإمارات العربية المتحدة / جامعة الإمارات العربية المتحدة ، الطبعة الثانية.(227) صفحة.

9. منظمة الأغذية والزراعة، (1994). منتجات نخيل البلح، دار نافع للطباعة، (250) صفحة.
10. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – شبكة بحوث وتطوير النخيل، (2001). الأيام الحقلية حول تقنيات الإنتاج في نخيل التمر، مصر 2-2001/4/6.
11. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – شبكة بحوث وتطوير النخيل، (1997). دراسة تحليلية للأنظمة الزراعية وتقييم المنعكسات الاقتصادية للمعوقات الفنية التي تجابه قطاع النخيل في الجمهورية العربية السورية.
12. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – شبكة بحوث وتطوير النخيل، (1995). دراسة تحليلية للأنظمة الزراعية وتقييم المنعكسات الاقتصادية للمعوقات الفنية التي تجابه قطاع النخيل في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.
13. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – شبكة بحوث وتطوير النخيل، (1995). دراسة تحليلية للأنظمة الزراعية وتقييم المنعكسات الاقتصادية للمعوقات الفنية التي تجابه قطاع النخيل في الجمهورية الجزائرية.
14. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – شبكة بحوث وتطوير النخيل، (1995). دراسة تحليلية للأنظمة الزراعية وتقييم المنعكسات الاقتصادية للمعوقات الفنية التي تجابه قطاع النخيل في المملكة المغربية.
15. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – شبكة بحوث وتطوير النخيل، (1995). دراسة تحليلية للأنظمة الزراعية وتقييم المنعكسات الاقتصادية للمعوقات الفنية التي تجابه قطاع النخيل في جمهورية مصر العربية.
16. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – شبكة بحوث وتطوير النخيل، (1996). دراسة تحليلية للأنظمة الزراعية وتقييم المنعكسات الاقتصادية للمعوقات الفنية التي تجابه قطاع النخيل في الجمهورية التونسية.
17. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – شبكة بحوث وتطوير النخيل، (1997). دراسة تحليلية للأنظمة الزراعية وتقييم المنعكسات الاقتصادية للمعوقات الفنية التي تجابه قطاع النخيل في جمهوريى السودان.
18. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – شبكة بحوث وتطوير النخيل، (1997). دراسة تحليلية للأنظمة الزراعية وتقييم المنعكسات الاقتصادية للمعوقات الفنية التي تجابه قطاع النخيل في سلطنة عمان.
19. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – شبكة بحوث وتطوير النخيل، (1997). دراسة تحليلية للأنظمة الزراعية وتقييم المنعكسات الاقتصادية للمعوقات الفنية التي تجابه قطاع النخيل في مملكة البحرين.

20. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – شبكة بحوث وتطوير النخيل، (2001). دراسة تحليلية للأنظمة الزراعية وتقييم المنعكسات الاقتصادية للمعوقات الفنية التي تجابه قطاع النخيل في الجماهيرية الليبية العظمى.
21. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – شبكة بحوث وتطوير النخيل، (2002). دراسة تحليلية للأنظمة الزراعية وتقييم المنعكسات الاقتصادية للمعوقات الفنية التي تجابه قطاع النخيل في المملكة العربية السعودية.

المصدر: ورقة علمية مقدمة إلى الندوة الدولية (النخلة – حياة وحضارة)، مملكة البحرين 23 – 24 /نوفمبر / 2009